أثر اختلاف تقديرات ليكرت على الخصائص السيكومترية للإستبيان.

"دراسة مقارنة بين التقدير الثلاثي والخماسي"

بن صافي عبد الرحمن . قسم علم النفس – جامعة عبد الحميد بن باديس . مستغانم

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير اختلاف نوع تقدير ليكرت (الثلاثي، الخماسي) على الخصائص السيكومترية للإستبيان.

ولجمع البيانات تم استخدام استبيان يقيس اتجاهات عمال عقود ما قبل التشغيل نحو سياسة التشغيل الوطنية، حيث تم إعداد صورتين من الإستبيان مختلفتين في نوع التقدير (صورة ثلاثية، خماسية).اعتمد الباحث على المنهج التجريبي، وقد طبقتا صورتي الإستبيان على عينة قصدية مكونة من 62 عاملا من عمال عقود ما قبل التشغيل ببلدية سيدي علي –مستغانم–.وللإجابة على تساؤلات البحث تم إجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية، اعتمدنا في حسابها على برنامج SPSS، وبرنامج Excel، لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات الصدق والثبات باختلاف نوع تقدير ليكرت (الثلاثي، الخماسي).

Résumé :Cette étude vise à déterminer l'ampleur de l'impact du niveau d'estimation d'échelle de Likert (à 3 points, à 5 points) sur Les caractéristiques psychométriques du questionnaire.

Pour collecter les données j'ai utilisé un questionnaire qui mesure les attitudes des travailleurs du pré-emploi à l'égard de la politique nationale de l'emploi, et pour cela j'ai construit deux copies de questionnaire différentes dans le type d'échelle d'estimation (à 3 points, à 5 points).

Le chercheur a utilisé l'approche expérimentale, et a appliqué les deux copies du questionnaire sur un échantillon intentionnel de 62 travailleurs de pré-emploi à l'APC de Sidi Ali – Mostaganem –.

Pour analyser les résultats de l'enquête, j'ai procédé une série d'analyses statistiques, à l'aide du logiciel SPSS, et le programme Excel, pour analyser les données et d'en extraire les résultats.

L'étude a conclu qu'il n'y a aucune différence statistiquement significative au niveau de 0,05 entre les coefficients de validité et de fiabilité selon le type d'échelle de Likert (à 3 points, à 5 points).

I/ مدخل إلى البحث:

مقدمـة:

إن البحوث النفسية والتربوية كغيرها من البحوث العلمية تمر بمراحل منهجية عديدة، انطلاقا من اختيار الموضوع وتحديد الإشكالية، مرورا بجمع البيانات وتحليلها، وصولا إلى الخروج بنتائج وتقديم توصيات، حيث تعد مرحلة جمع من أهم المراحل الأساسية لإجراء البحوث، وهذه المرحلة تعتمد بدورها على أداة القياس المستخدمة، فكلما كانت هذه دقيقة وتتمتع بخصائص جيدة،كلما كانت نتائج الدراسة ذات مصداقية عالية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وعكس القياس المادي (العلوم الطبيعية) الذي تنعدم الأخطاء في أدواته المستعملة، والتي غالبا ما تكون من الشخص الذي يقيس، فإن القياس النفسي (العلوم الإنسانية) نسبي ومعرض للخطأ، لأنه يستند أساسا إلى مبدأ الفروق الفردية، "فدرجة الفرد في المقياس النفسي، لا تمثل الدرجة الحقيقية، بل تتضمن درجة أخرى وهي درجة الخطأ، فكلما قلت نسبة هذه كلما زادت دقة المقياس ومصداقيته (Popham & Baker, 1970: 131)، لهذا لا توجد أداة قياس دقيقة تماما في الإنسانية والاجتماعية، وبالتالي عدم وجود وحدات قياس ثابتة متفق على استخدامها في القياس النفسي كما هو الحال في القياس المادي.

إن عملية بناء المقياس بمختلف مراحلها تعتبر خطوة منهجية مصيرية ومحددة للخطوات الموالية ولمسار البحث وعليه هناك خصائص ينبغي التحقق منها في أداة القياس، للاطمئنان على دقة النتائج المتحصل عليها وإمكانية اتخاذ قرارات هامة متعلقة بأفراد، جماعات أو منظمات، وهي ما يصطلح عليها ب "الخصائص السيكومترية" والمتمثلة في الصدق: أي أن المقياس يقيس فعلا ما وضع لقياسه، والثبات: حيث أنه لو طبقنا المقياس عدة مرات، فإننا نحصل على نفس النتائج. إلى ذلك خاصية أخرى وهي الحساسية: فقد يكون المقياس صادقا وثابتا لكنه ليس حساسا بالقدر الكافي.

إن الخصائص السيكومترية للاختبارات والمقاييس النفسية تختلف باختلاف ما نريد قياسه بها، "حيث تزداد القياس في الجوانب الوجدانية في الشخصية، مثل السمات والقيم والميول والاتجاهات نظرا لصعوبة تحديد مفاهيمها، مكونات افتراضية غير ملاحظة، قياسها لا يكون مباشرا بل من خلال السلوك الدال عنها" (Maloney & Ward, 1980: 5)، وهذا ليس بالأمر السهل لأن سلوك الفرد لا يكون بالصفة العادية إلا عندما يكون في موقف طبيعي واجتماعي، وهذا ما يزيد من تعقيد قياس الظواهر النفسية و الإجتماعية عموما.

من هنا بدأ المختصين في القياس النفسي التفكير في إيجاد وسائل وأدوات أكثر دقة لقياس الجوانب الوجدانية، باستخدام المقاييس التي تقوم على التدريج المنتظم لبدائل الإجابة من خلال "أسلوب التقرير الذاتي، "حيث يعد "بوغارديس" أول من استخدم هذا الأسلوب لقياس الإتجاه عام 1925، ثم جاء بعده كل من "ثرستون" و "ليكرت" و " قتمان"، حيث استعمل كل واحد منهم طريقة خاصة به، وأطلق عليها اسمه، وكلها تعتمد على نفس الأسلوب (التقرير الذاتي)، الذي أثبت فعاليته من بين الأساليب الأخرى كالمقابلة والملاحظة و الأساليب الإسقاطية، كونه أكثر صدقا وثباتا وموضوعية، وعملية

البيانات مفهومة وواضحة، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها مع عدد كبير من الأفراد في الوقت نفسه" (Sundberg , 174).

أولا: مشكلة البحث:

تعد "طريقة ليكرت" الأكثر استخداما لقياس الاتجاهات، لسهولة تطبيقها وسهولة عملية جمع وتحليل البيانات فيها، وارتفاع درجة دقتها وثباتها أكثر من الطرق الأخرى، "حيث تعتمد هذه الطريقة على نقطة الحياد في الوسط، ثم الموافقة اليمين، التي تتدرج من الموافقة البسيطة إلى الموافقة التامة أو الشديدة، ثم المعارضة على اليسار، التي ينطبق عليها نفس لذلك يكون تدرج بدائل الإجابة فرديا. (ثلاثي، خماسي)" (Magnussan, 1976: 61-62).

فبعض الباحثين يعتمدون التدرج الثلاثي، وبعضهم يعتمد التدرج الخماسي، وقلة منهم يعتمد التدرج السباعي، ونادرا ما يكون التدرج تساعيا أو أكثر. وهذا الاختيار كما يبدو، يعتمد على رأي الباحث وتقديره الشخصي، أي أن هذا الأمر تُرك لاستشعار الباحثين الخاص إما اعتباطيا أو عن قناعة مسبقة، فالبعض منهم يرى أن اختلاف تقدير الإختبار له علاقة بخصائص الأداة السيكومترية، ولابد من مراعاة اختيار التقدير المناسب عند بناء هذه الأداة، أما البعض الآخر يعتقدون باستقلال صدق وثبات الإختبار عن عدد بدائل الإستجابة، فهم يعتبرون أن اختيار نوع التقدير مسألة ليست ذات أهمية،

و من هذا المنطلق نطرح السؤال الرئيسي كالآتي:

هل توجد فروق ذات دلالة بين معاملات صدق وثبات الإستبيان تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي)

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الصدق تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) ؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) ؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) ؟

ثانيا: فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

توجد فروق ذات دلالة بين معاملات صدق وثبات الإستبيان تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي.

الفرضيات الفرعية:

1- توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الصدق تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي.

2- توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ تبعا لاختلاف تقدير ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي.

3- توجد فروق بين معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي.

ثالثا: أهداف البحث:

- التعرف على أثر اختلاف تقديرات ليكرت على الخصائص السيكومترية للأداة (الصدق والثبات).

- التعرف على نوع التقدير الذي يعطي أكثر درجة صدق وثبات للأداة.

- محاولة تقديم إضافة في مجال الدراسات السيكومترية، والإشارة إلى أهمية هذا النوع من البحوث، التي نراها شبه ونادرة جدا على مستوى الجامعات ومخابر الدراسات الجزائرية.

رابعا: أهمية البحث:

- التطرق لقضية مهمة تتعلق بمرحلة جمع المعلومات، وهي اختيار نوع التقدير أثناء عملية بناء الأداة.

- محاولة الوصول إلى عدد بدائل الاستجابة الذي يمكن أن يعطي أعلى معاملات ثبات وصدق.

- التطرق إلى موضوع قلما تم طرحه في أدبيات البحث العربي، الأمر الذي يسمح بإثراء هذه الأدبيات وتوسيع نطاقها مما يعود بالفائدة وخاصة طلاب الدراسات العليا.

– قد يسهم هذا البحث في أن يكون دافعا للباحثين في مجال القياس النفسي و التربوي بإجراء المزيد من البحوث المشابهة نطاق أكبر.

خامسا: مصطلحات البحث:

تقديرات ليكرت:

يتبع فقرات مقاييس الاتجاهات المصاغة على وفق طريقة " ليكرت " بدائل للإجابة عنها، يكون عددها عادة فرديا، لأن في وسطها نقطة حياد أو عدم تبلور للاتجاه وفي أحد الطرفين الموافقة أو التأييد وفي الطرف الآخر المعارضة أو وقد تتدرج الموافقة والمعارضة أيضا، لذلك هناك تقديرات لهذه الأوزان، منها التي اعتمدها البحث الحالي، وهي:

أ– التقدير الثلاثي (موافق، لا أدري، غير موافق).

ب– التقدير الخماسي (موافق جدا، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق جدا).

الخصائص السيكومترية:

إنها دلائل أو مؤشرات إحصائية عن مدى جودة المقياس وفقراته (علام ، 2000: 130)، نقصد بها في بحثنا الصدق

أ– الصدق:

"هو قدرة الأداة على قياس ما وضعت لقياسه" (علام ، 2000: 130) ، ويقاس إجرائيا من خلال معامل الارتباط بين درجات الأفراد عن كل فقرة و الدرجة الكلية للبعد (محك داخلي)، و بين درجاتهم عن كل فقرة و الدرجة الكلية و بين درجات الأفراد عن كل بعد و الدرجة الكلية للإستبيان.

ب– الثبات:

"هو مدى قياس الإختبار للمقدار الحقيقي للسمة التي يهدف لقياسها، أي استقرار درجات الإختبار وعدم تأثرها الظروف الخارجية (علام ، 2000: 131). والثبات في بحثنا الحالي هو قيم معاملات ألفا كرونباخ لصورتي الإستبيان، معاملات الإرتباط بيرسون بين نصفي الإستبيان لكل صورة.

الإستبيان:

"يعرف الاستبيان على أنه مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو التعرف على المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين" (عبيدات وآخرون، 1997: 26)، وتكون الأسئلة غالبا مقيدة، حيث يحدد بدائل محددة للاستجابات، أو اختيار من متعدد، كما يمكن أن تكون مفتوحة، أين تعطى الحرية للمستجيب.

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه مجموعة من الأسئلة الموضوعية تقيس اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، على صورتين وفق طريقة ليكرت، كل صورة تتضمن نفس الأسئلة، و بها نمط تدرج إجابات مختلف (الثلاثي، الخماسي).

I I/ الإجراءات المنهجية للبحث:

يتضمن هذا الفصل إجراءات البحث المنهجية، من حيث اختيار منهج البحث المناسب ووصف مجتمع البحث وكذا التصميم التجريبي المعتمد، ومن ثم اختيار أداة البحث وطريقة بنائها، وأخيرا الإشارة إلى الوسائل الإحصائية وفيما يأتي توضيح لهذه الإجراءات:

أولا: منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي، لمناسبته في الإجابة على تساؤلات البحث، "حيث يعتمد على الظاهر كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهر ويبين خصائصها، بينما التعبير الكمي يعطينا وصفا رقميا لمقدار الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى". (عبيدات وآخرون، 1996: 191)

ثانيا: مجتمع البحث:

يتمثل المجتمع الإحصائي للبحث في جميع خريجي الجامعات العاملين في إطار عقود ما قبل التشغيل بولاية التابعين لوكالة التشغيل المحلية ANEM أو مديرية النشاط الإجتماعي DAS.

ثالثا: التصميم التجريبي:

اعتمدنا في بحثنا على تصميم القياسات المتكررة Repeated Measures، بمجموعة تجريبية واحدة، مع تكرار المتغير المستقل عليها (التدرج الثلاثي والخماسي)، حيث تم في المرة الأولى تطبيق الاختبار الأول (ذو التدرج الثلاثي)

العينة، ثم بعد مدة 14 يوما تم تطبيق الاختبار الثاني (ذو التدرج الخماسي) على الأفراد الذين أجابوا إجابة كاملة في التطبيق الأول. وبالتالي تتم الدراسة على الأفراد الذين أجابوا إجابة كاملة في كل من التطبيق الأول والثاني معا.

رابعا: عينة البحث:

لتحقيق أهداف البحث، قمنا باختيار عينة قصدية، وذلك لصعوبة تحديد المجتمع بشكل دقيق، لاسيما أنه لا يرمي تعميم النتائج على المجتمع، بل يهدف إلى المقارنة في الخصائص السيكومترية، حيث تمثلت عينة البحث في جميع العاملين في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل ب " دار البلدية " بمدينة سيدي علي ولاية مستغانم، والمقدر عددهم ب 62 موظفا، وتم تطبيق الاختبار الأول " ذو التدرج الثلاثي" على 60 فرد منهم، لعدم التمكن من الإتصال بفردين آخرين (عطلة سنوية)، بينما بلغ عدد أفراد العينة التي تم تطبيق الاختبار الثاني " ذو التدرج الخماسي" عليهم 52 موظفا، حيث لم يتمكن الباحث بالإتصال ب 10 أفراد الآخرين (2 "انتهاء مدة العقد"، 5 "عطلة سنوية"، 3 "عطلة مرضية")، واسترجع الباحث 51 استمارة، وتم استبعاد استمارة واحدة فقط (نمطية الإجابة)، وبهذا يكون عدد الأفراد الذين أجابوا إجابات كاملة في من الاختبارين معا هو"50"، وهذا العدد يمثل حجم العينة الفعلي الذي تمت عليه الدراسة الحالية، ويتوزع أفرادها كالآتي:

جدول رقم (01) يوضح خصائص عينة البحث

المتغير	التكرار	النسبة المئوية

الجنس	ذكر	12	% 24
	أنثى	38	% 76
السن	23–18 سنة	2	% 4
	26–24 سنة	26	% 52
	29–27 سنة	18	% 36
	30 سنة فأكثر	4	% 8
الموهل العلمي	تقني سامي	1	% 2
	دراسات تطبيقية	3	% 6
	ليسانس	40	% 80
	ماستر	6	% 12

خامسا: أداة البحث:

اختار الباحث استبيانا أعدته طالبة جزائرية في إطار بحث لنيل درجة ماجستير في علم الاجتماع التنظيمي، يقيس اتجاهات خريجي الجامعة نحو سياسة التشغيل الوطنية، وفق مقياس ليكرت الخماسي، يتوفر على خصائص سيكومترية حيث تحققت من صدقه بعدما قامت بعرضه على مجموعة من المحكمين، و بلغ معامل ثباته 0.71. (سميحة يونس،

حيث تكونت أداة الدراسة الأولية من 28 فقرة، 4 أبعاد، و 7 فقرات لكل بعد، وبعد التعديل على الصورة الأصلية للإستبيان لما يحقق أهداف البحث –حيث قمنا بحذف عدة فقرات وإعادة صياغة البعض منها– طبقنا الصورة الأولية على مقدرة ب 20 فردا من المجتمع الأصلي، بغرض التحقق من صدقها وثباتها، كي تكون نتائج الدراسة الأساسية أكثر

وبعد تطبيق الأداة وتفريغ النتائج، قمنا بحساب معامل الإرتباط بين درجات الأفراد لكل فقرة مع درجاتهم الكلية في البعد الذي تنتمي إليه الفقرة، فوجدنا أن هناك 9 فقرات غير دالة إحصائيا، مما ينقص من عدد فقرات الأداة، حيث تصبح 19 فقرة فقط، والذي نعتبره غير كافيا للقيام بالدراسة الأساسية، وهذا ما يدفعنا لصياغة فقرات الأداة من جديد، بحذف بعض الفقرات وتعويضها بأخرى، وتعديل البعض الآخر، من بين الفقرات التسع التي اتضح أنها غير دالة إحصائيا.

حيث تكونت الأداة في المرحلة الثانية من الدراسة الأولية من نفس الأبعاد الأربع، و عدد الفقرات 28 فقرة أيضا: فقرات في كل بعد، وبعد مرور مدة 14 يوما على تطبيق الإستبيان الأول للدراسة الأولية، تم تطبيق الإستبيان المعدل على نفس أفراد العينة والبالغ عددهم 20، و تفريغ النتائج،ثم قمنا بحساب معامل الإرتباط بين درجات الأفراد لكل فقرة مع درجاتهم الكلية في البعد الذي تنتمي إليه الفقرة، فوجدنا أن هناك 17 فقرة دالة إحصائيا عند مستوى 0.01، و 7 فقرات دالة عند مستوى 0.05، بينما هناك 4 فقرات فقط غير دالة إحصائيا.

وبعد حذف الفقرات الأربع، قمنا بحساب معامل الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات 0.89، وهو معامل ثبات جيد.

وبهذا كانت الأداة النهائية للدراسة تتكون من 24 فقرة، و 4 أبعاد، حيث قمنا بإعداد صورتين، كل صورة تتضمن نفس الفقرات والأبعاد، وسلم تقدير مختلف كالأتي:

صورة ثلاثية: موافق، لا أدري،غير موافق.

صورة خماسية: موافق جدا، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق جدا.

سادسا: الأساليب الإحصائية:

تم استعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** واستخراج كل من:

التكرارات و النسب المئوية: لوصف عينة البحث من حيث: الجنس، السن، المؤهل العلمي.

معامل الإرتباط بيرسون: لحسباب العلاقة بين درحات الأفراد في كل فقرة ودرجاتهم الكلية في الإستبيان، وبين الدرجة لكل بعد والدرجة الكلية في الإستبيان، ولحساب العلاقة بين درجات الأفراد في الإستبيان الثلاثي و درجاتهم في الخماسي (الكلية، البعد الأول، الثاني، الثالث والرابع).

معادلة سبيرمان براون: لحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لكل استبيان (تصحيح معامل الإرتباط بيرسون بين نصفي الإستبيان).

معامل قتمان: لحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لكل صورة من صور الإستبيان.

معامل الفا كرونباخ: لحساب معامل الثبات لكل استبيان (جميع الفقرات)، ولحساب صدق الإتساق الداخلي (الأبعاد الأربع).

كما تم استخدام اختبارات إحصائية أخرى معدة على شكل تطبيقات مبرمجة بواسطة Microsoft Office وهي كالآتي:

إختبار Feldt للعينات المترابطة: لاختبار معنوية الفروق بين (معاملي إرتباط كرونباخ)، حيث يعتمد على تحويل معاملات الإرتباط إلى قيم تائية T.

اختبار Hotelling_William للعينات المترابطة: لاختبار معنوية الفروق بين (معاملي إرتباط بيرسون)، الذي يعتمد بدوره على توزيع T.

III/ عرض النتائج ومناقشة الفرضيات:

قمنا في هذا الفصل بعرض نتائج البحث و مناقشة هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وفقا لأسئلة البحث وتحقيقا لأهدافه، وذلك من خلال التحقق من فروضها.

أولا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى للبحث على أنه: " توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الصدق تبعا لاختلاف تقديرات (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي".

للإجابة عن هذا التساؤل قمنا في المرحلة الأولى بحساب معاملات الإرتباط بيرسون بين درجات الأفراد في كل ودرجاتهم الكلية في الإستبيان في كلا الصورتين على حدى (الإستبيان ذو التقدير الثلاثي، الإستبيان ذو التقدير الخماسي)، حساب معاملات بيرسون بين درجات الأفراد في كل بعد بين الصورة الأولى والثانية. وبعد ذلك تم اختبار دلالة الفروق بين معاملات بيرسون للإستبيان الأول و الإستبيان الثاني، بصياغة الفرضية الصفرية **H0** والفرضية البديلة **H1** كالآتي:

H0: R1 = R2

H1: R1 < R2

حيث:

R1: معامل الإرتباط بيرسون في الإستبيان الثلاثي

2R: معامل الإرتباط بيرسون في الإستبيان الخماسي

وبعد ذلك قمنا بحساب قيمة "ت" باستخدام اختبار Hotellings_Williams الذي يتبع توزيع **T** عن طريق الإستعانة ب "تطيق معد ببرنامج **Excel**"، ثم مقارنتها مع القيمة الجدولية و اتخاذ القرار وقد قمنا بتجميع النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (02) يوضح دلالة الفروق بين معاملات الإرتباط لأبعاد صورتي الإستبيان

البعد	تقدير ليكرت	معاملات بيرسون	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت"	الدلالة

الأول	الثلاثي	0.57	0.48	47	* 2.00	دالة لصالح الخماسي عند 0.05 (قيمة "ت" الجدولية = 1.68)
	الخماسي	0.76				
الثاني	الثلاثي	0.88	0.52	47	0.58	غير دالة
	الخماسي	0.66				
الثالث	الثلاثي	0.35	0.37	47	0.84	غير دالة
	الخماسي	0.47				
الرابع	الثلاثي	0.86	0.48	47	1.27	غير دالة
	الخماسي	0.79				

يتضح من الجدول السابق أن الفروق بين معاملات بيرسون للأبعاد بين الصورة الثلاثية والخماسية غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، ماعدا البعد الأول حيث كانت الفروق دالة عند نفس المستوى ولصالح الصورة ذات التقدير أين بلغت القيمة التائية 2,00 (بما أن قيمة "ت" المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: $H1: R1 < R2$ ، أي يوجد فروق دالة إحصائيا في معاملي إرتباط البعد الأول ولصالح الإستبيان الخماسي).

وكمرحلة ثانية قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ للدرجات الكلية للأبعاد الأربعة في كلا صورتي الإستبيان (معامل صدق الإتساق الداخلي)، ثم حساب معامل الإرتباط بيرسون بين الدرجتين الكليتين في الإستبيان الأول والثاني، وبعد ذلك قمنا باختبار دلالة الفروق بين معاملي ألفا كرونباخ لصورتي الإستبيان (بإتباع نفس الخطوات السابقة: صياغة الفرضية الصفرية و البديلة، حساب قيمة "ت"، إيجاد قيمة "ت" الجدولية، وفي الأخير المقارنة واتخاذ القرار)، وذلك عن طريق "إختبار **Feldt** " للعينات المترابطة، والذي يتبع توزيع **T**، بالإستعانة ب "تطيق معد ببرنامج **Excel**".

حيث كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (03) يوضح دلالة الفروق بين معاملات الصدق لصورتي الإستبيان

نوع تقدير ليكرت	معاملات ألفا كرونباخ	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.645	0.559	48	0.87	غير دالة (قيمة "ت" لجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.711				

نلاحظ من خلال الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معامل الإرتباط ألفا كرونباخ لأبعاد الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة (0.87) أصغر من القيمة الجدولية.

أظهرت نتائج البحث فيما يتعلق بمدى تأثر معاملات صدق التناسق الداخلي للإستبيان باختلاف تقديرات ليكرت بالرغم أن هناك زيادة في قيم هذا المعامل بزيادة تقدير ليكرت، إلا أن هذه الفروق غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا ما يؤكد لنا استقلال نوع تقدير ليكرت (عدد البدائل) عن صدق الإستبيان.

هذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات السابقة التي تؤكد استقلال الصدق عن نوع تقدير ليكرت، مثل دراسة ماتيل وجاكوبي Matell & Jacoby 1971 و دراسة كوكس Cox 1980، بينما تتعارض مع الكثير من الدراسات الأخرى مثل دراسة مكيلفي McKelvie 1978، جولدبرغ Goldberg1998 ، شانغ لي Chang 1993 Lei، كيم كيونغ هون Kim Kyung-Hoon 1998، المحيمد 1999، الغامدي 2003 ودراسة عبد المجيد 2006.

ثانيا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية للدراسة على أنه: " توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي".

للإجابة عن هذا التساؤل قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ للدرجات الكلية للأبعاد الأربعة في كل صورة من الإستبيان (معامل التجانس)، واعتمدنا على معامل الإرتباط بيرسون بين الدرجتين الكليتين في الإستبيان الأول والثاني سابقا (الفرضية الأولى)، وبعد ذلك قمنا باختبار دلالة الفروق بين معاملي ألفا كرونباخ لصورتي الإستبيان (نفس الخطوات السابقة: صياغة الفرضية الصفرية و البديلة، حساب قيمة "ت"، إيجاد قيمة "ت" الجدولية، المقارنة واتخاذ القرار)، وذلك طريق استخدام إختبار Feldt.

وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (04) يوضح دلالة الفروق بين معاملات ثبات ألفا كرونباخ لصورتي الإستبيان

نوع تقدير ليكرت	معاملات ألفا كرونباخ	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.793	0.559	48	0.27	غير دالة (قيمة "ت" الجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.806				

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معامل الإرتباط ألفا كرونباخ لأبعاد الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة (0.87) أصغر القيمة الجدولية.

أظهرت نتائج البحث فيما يتعلق بمعامل ثبات كرونباخ ألفا ومدى تأثره باختلاف تقدير ليكرت للإستبيان أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا ما يؤكد لنا استقلال نوع تقدير ليكرت عن ثبات الإستبيان.

هذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات السابقة التي تؤكد استقلال الثبات عن نوع تقدير ليكرت، مثل دراسة بيندينغ Bendig 1954، كوموريتا وغراهام komorita & Graham 1965، نونلي Nunnally 1978، براون و ويدينغ و كولتر Brown & Widing & Coulter 1991، بينما تتعارض مع الكثير من الدراسات الأخرى التي خلصت بوجود علاقة بين نوع التقدير وثبات ألفا كرونباخ مثل: دراسة ريمرز إيورت Remmers 1941 & Ewart، فليسر و ستيفنسون، سيشيتي وآخرون Cicchetti, et.al 1985 ودراسة برستون و كولمان Preston & Colman 2000.

ثالثا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة للدراسة على أنه: " توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي".

للإجابة عن هذا التساؤل قمنا بحساب معاملات الإرتباط بين نصفي كل صورة من صورتي الإستبيان (بيرسون، سبيرمان–براون وقمتان)، ثم اختبار الفروق بين قيم كل معاملي إرتباط (معاملي ثبات التجزئة نصفية) لصورتي الإستبيان، باستخدام "إختبار **Feldt**" للعينات المترابطة، فكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (05) يوضح دلالة الفروق بين معاملات ثبات التجزئة النصفية "بيرسون"

نوع تقدير ليكرت	معاملات بيرسون	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.57	0.56	47	0.29	غير دالة (قيمة "ت" الجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.60				

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى **0.05** بين معاملي الثبات "بيرسون" للتجزئة النصفية (بدون تصحيح) بين الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة (**0.29**) أصغر من القيمة الجدولية.

جدول رقم (06) يوضح دلالة الفروق بين معاملات ثبات التجزئة النصفية "سبيرمان–براون"

نوع تقدير ليكرت	معاملات سبيرمان براون	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.72	0.56	47	0.38	غير دالة (قيمة "ت" الجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.75				

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملي الثبات "سبيرمان–براون" للتجزئة النصفية بين الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" (0.38) أصغر من القيمة الجدولية.

جدول رقم (07) يوضح دلالة الفروق بين معاملات ثبات التجزئة النصفية "قتمان"

نوع التقدير ليكرت	معاملات قتمان	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.68	0.56	47	0.71	غير دالة (قيمة "ت" الجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.74				

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملي الثبات "قتمان" للتجزئة النصفية بين الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية.

أظهرت نتائج البحث فيما يتعلق بمعاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية ومدى تأثرها بإختلاف تقدير ليكرت، ما كانت عليه في معاملات الثبات ألفا كرونباخ، حيث أظهرت أنه بالرغم أن هناك زيادة في قيم المعاملات بزيادة التقدير، إلا أن هذه الفروق غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا ما يؤكد لنا استقلال نوع تقدير ليكرت عن ثبات الإستبيان.

هذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات السابقة التي تؤكد استقلال الثبات عن نوع تقدير ليكرت، مثل دراسة كوموريتا komorita 1963 ، ماستر Masters 1974، ريمينغتون وآخرون Remington,et.al 1979 ودراسة العكام 1995، بينما تتعارض مع دراسات أخرى أفادت نتائجها بوجود علاقة بين عدد البدائل وثبات الإختار مثل

دراسة جلفورد 1953 Guilford، دراسة بوتي 1981 Boote ، راسل و بوبكو 1991 & Russel Bobko ودراسة المحيمد 1999.

ويفسر الباحث هذه النتائج بأنه لما يكون المستجيب ذو قدرات عقلية ومعرفية مرتفعة فإن نقصان أو زيادة عدد البدائل في تقدير ليكرت لا تسبب أخطاء في استجابة الأفراد، وبالتالي فإنه لا يضيف أو ينقص شيئا إلى قيمة معاملات أو معامل الصدق، كما يمكن أن نرجع ذلك إلى طبيعة أفراد العينة وإلى طبيعة المقياس في حد ذاته. أما الإختلافات الضئيلة والتي كانت غير دالة إحصائيا فنرجعها إلى اختلاف الظروف التجريبية بين التطبيقين، كالظروف الصحية للمستجوبين وحالتهم النفسية، واختلاف الظروف الفيزيقية، بالإضافة إلى المدة الزمنية بين التطبيقين.

إستنتاجات البحث:

من خلال مناقشة نتائج البحث في ضوء فرضياته، نستنتج أنه:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات الصدق تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي).

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات الثبات ألفا كرونباخ تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي).

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي).

إستنتاج عام:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات الصدق ومعاملات الثبات للإستبيان تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت ".

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث يمكن التوصية بالآتي:

- إن الثبات والصدق يجب ألا يكونا عوامل مؤثرة عند تحديد تقدير مقياس ليكرت لأنه لا توجد علاقة متماسكة بينهما وبين عدد البدائل.
- إن تحديد عدد بدائل المقياس يبقى معتمدا على أهداف واهتمامات صاحب الدراسة الشخصية، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات المتعلقة بزمن التطبيق وطبيعة عينة الدراسة.
- التقدير الخماسي لا يوفر مزايا سيكولوجية مهمة تجبر الباحثين على استخدامه، إلا إذا تطلب ذلك اعتبارات فرغم وجود فروق إلا أن هذه الاختلافات بسيطة ومتقاربة وليس ذات دلالة عملية، مما يؤكد لنا بأن ثبات وصدق المقاييس مستقلين عن عدد بدائل تقدير ليكرت.

إقتراحات لبحوث مستقبلية:

وفي ضوء هذا يقترح الباحث النقاط التالية:

1- إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع تتناول متغيرات أخرى مثل ثبات الإعادة والصدق العاملي.

2- إجراء دراسات مشابهة للموضوع على تقديرات مختلفة مثل التقدير الثنائي، الرباعي والسباعي.

3- إجراء دراسات حول علاقة تقدير ليكرت المستعمل مع الخصائص السيكومترية تبعا لمتغيرات أخرى مثل: السن، المستوى التعليمي و الدلالة اللفظية للبدائل، وغيرها من المتغيرات.

صعوبات البحث: في قيامنا بهذا البحث، واجهتنا عدة صعوبات، نذكر منها:

1- صعوبة الإتصال بأفراد العينة، خاصة في التطبيق الثاني للإستبيان.

2- قلة المراجع العربية المتخصصة في القياس النفسي، سواء كتب، مجلات أو مواقع إلكترونية.

3- ندرة الدراسات العربية في مجال القياس النفسي عموما، و المتعلقة بموضوع البحث خصوصا.

4- قلة المختصين في القياس النفسي، الذين يمكن الاعتماد على آرائهم والاستفادة من خبرتهم.

المراجع:

أ- باللغة العربية:

1- سميحة يونس: اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، دراسة ميدانية على العاملين في برنامج ما قبل التشغيل، رسالة ماجستير منشورة، (2007).

2- صلاح الدين محمود علام: القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة، ط1، دار الفكر العربي، (2000).

3- عبيدات وآخرون: البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، الرياض: دار أسامة، (1996).

4- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان: وائل للنشر، (1997).

ب- الأجنبية:

5- Magnussan , E. L. (1976). Test Theory, Stockholm : Reading mass , Addison- Wesley .publishing company.

6- Maloney, P.m & Ward, P.M (1980). Psychological Assessment Aconceptual Approach. New York; Oxford University Press.

7- Popham , W.J. & Baker , E.L. (1970) . Systematic instruction ,Englewood cliffic , N.J:prentice-Hall.

Sundberg, N.D. (1977). Assessment of persons. Eng